تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية في الجزائر في ظل تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –دراسة تطبيقية على عينة من المهنيين والأكاديميين في ولاية جيجل

Adapting Tax Rules to Accounting Rules in Algeria in Light of the Adoption of International Accounting and Financial Reporting Standards: An Applied Study on a Sample of Professionals and Academics in the Wilaya of Jijel

أميرة شايب الدراع[1]*، محمود كبيش[2]

AMIRA CHAIBEDDRA[1*], MAHMOUD KEBIECHE[2]

[1] مخبر المالية العمومية والأسواق المالية، جامعة جيجل (الجزائر)، amira.chaibdraa@univ-jijel.dz

[2] مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، m.kebieche@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 26-11-2024 تاريخ القبول:19-03-2025 تاريخ النشر:30-03-2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تكييف القواعد الجبائية في الجزائر مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ،مع الاعتماد على استبانة مقننة تم توزيعها على مجموعة من الخبراء في المجال الجبائي والمحاسبي.

أظهرت النتائج أن التكييف بين النظامين الجبائي والمحاسبي يعزز الشفافية المالية ،لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب الفروق بين القواعد المحلية و معايير IFRS، مما يتطلب تحديث التشريعات الجبائية وتعزيز التنسيق بين الهيئات الجبائية والمحاسبية لتحقيق التوافق.

الكلمات المفتاحية: القواعد الجبائية؛ النظام المحاسبي المالي؛ معايير الإبلاغ المالي الدولي؛ القواعد المحاسبية.

تصنيفات JEL : M40, M4.

Abstract:

This study aims to analyze the adaptation of tax rules in Algeria to International Financial Reporting Standards (IFRS). A descriptive analytical approach was used, relying on a structured questionnaire distributed to a group of experts in the fields of taxation and accounting.

The results indicated that aligning the tax and accounting systems enhances financial transparency, but significant challenges remain due to the differences between local tax regulations and IFRS. This requires updating tax legislation and improving coordination between tax and accounting authorities to achieve compatibility

Keywords: *tax system, financial accounting system, International Financial Reporting Standards، tax issues depreciation.*

Jel Classification Codes: *M4, M40.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بهدف تحسين الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، هذه المعايير الدولية تهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة و موثوقة تسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومع تبني هذه المعايير ،يواجه النظام المالي الجزائري تحديات كبيرة في تكييف القواعد الجبائية المحلية مع معاييرIFRS، حيث أن هناك تفاوتًا في طريقة معالجة المعاملات المالية بين النظامين المحاسبي والجبائي، تتمثل الصعوبة الأساسية في أن النظام الجبائي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على القواعد المحاسبية المحلية التي تختلف عن المعايير الدولية في طريقة احتساب الإيرادات والمصروفات وكيفية الاعتراف بالمعاملات المالية ، وهذا الاختلاف قد يؤدي إلى تعقيد عملية تحصيل الضرائب وتنظيم الحسابات المالية للشركات من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة كيفية تكييف النظام الجبائي الجزائري مع معايير IFRS، خاصة في ظل التحديات التي قد تطرأ من هذا التغيير، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن أن يسهم فيها هذا التكييف في تحسين النظام المالي الوطني و زيادة فعاليته ، كما يفتح التكيف بين النظامين الجبائي والمحاسبي أبوابًا جديدة للتحسينات التشريعية والتنظيمية التي تسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات المحاسبة الدولية واحتياجات النظام الجبائي المحلي.

1.1. إشكالية البحث:

كيف يمكن تكييف القواعد الجبائية في الجزائر مع معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في ظل التحديات والفرص التي قد يتيحها هذا التكييف على النظام الجبائي ؟

يتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التحديات التي يواجهها النظام الجبائي الجزائري عند تطبيق معايير IFRS ؟
- هي الفرص والتأثيرات الايجابية لتكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS ؟
- ما هي الآليات والطرق التي يمكن إتباعها لتحسين التوافق بين النظام الجبائي والنظام المحاسبي في الجزائر.

2.1. فرضيات الدراسة:

- تطبيق معايير IFRS في الجزائر سيواجه صعوبات بسبب الفروق بين النظامين المحاسبي والجبائي.
- تكييف النظام الجبائي مع IFRS سيساهم في تحسين الشفافية المالية وجدب الاستثمارات الأجنبية.
- هناك آليات متعددة يمكن إتباعها لتحسين التوافق بين النظامين الجبائي والمحاسبي في الجزائر.

3.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هده الدراسة أهمية بالغة لأنها تسهم في فهم التحديات والفرص المرتبطة بتكييف النظام الجبائي الجزائري مع معايير IFRS، مما يساعد على تحسين البيئة الجبائية والمحاسبية في الجزائر من خلال تقديم مقترحات عملية تمكن المؤسسات المالية بما في ذلك الحكومة على اتخاذ قرارات أفضل في ما يتعلق بتطوير النظام الجبائي، والمحافظة على التوافق بين النظامين كما تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية المالية وتقليل التعقيدات التي قد تؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل التحديات التي يواجهها النظام الجبائي الجزائري عند تطبيق معايير IFRS.
- استكشاف الفرص والايجابيات التي يمكن ان يوفرها تكييف النظام الجبائي مع معاير IFRS
- اقتراح الآليات والطرق التي يمكن من خلالها تحسين التوافق بين النظامين الجبائي و المحاسبي في الجزائر.

5.1. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية والمتمثل في المحور الأول (الإطار النظري للدراسة)، كما تم استخدام استبانه الكترونية وزعت على عينة الدراسة من المهنيين و الأكاديميين.

6.1. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لنوع القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية والعلاقة بينهما في الجزائر في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي وبالتالي سنقوم بعرض بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة كالتالي: حيث تناولت هده الدراسة تأثير التغييرات في في بيئة عمل النظام المحاسبي المالي

- دراسة عنون فؤاد، ضويفي حمزة، توجه الجزائر نحو تحبين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية، 2021: حيث تناولت هده الدراسة تأثير التغييرات في بيئة عمل النظام المحاسبي المالي ومستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولي على تداعيات الإصلاحات المحاسبية في الجزائر بعد 10سنوات من التطبيق، وكدا معرفة مدى توافق النظام المحاسبي مع مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية وإمكانية تكييفها مع خصائص البيئة الاقتصادية في الجزائر عند الشروع في تحبين هدا النظام، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة التوجه إلى إصدار معايير محاسبية وطنية وتفسيراتها وفق ما هو معمول بيه على الصعيد الدولي، تعزيز التكوين للمهنيين و الاكاديميين وبالتالي ضمان حسن التطبيق.

➢ دراسة مخلوفي عزوز، اثر الاختلاف بين القواعد الجبائية والمحاسبية على الوعاء الجبائي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،2019: حيث تناولت الدراسة أهم معالم الاختلاف بين القواعد الجبائية وكذا المحاسبية في بعض النقاط من خلال تحليل وتوضيح أثرها على الوعاء الجبائي للمؤسسة الاقتصادية حيث توصلت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر قد فرض مجموعة من الصعوبات بخصوص التحديد الصحيح لأوعيتها الجبائية.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة بتركيزها الشامل على تحديات وفرص تكييف النظام الجبائي مع معايير IFRS، مع التركيز على آليات تحسين التوافق بين النظامين المحاسبي والجبائي وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بعمق.

2. مفاهيم حول الدراسة:

1.2. النظام المحاسبي المالي:

قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يتوافق وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي الدولية، وتم اعتباره عملية الزامية مند جانفي 2010 ، ويهدف الى التوافق مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتي كانت نتيجة للاصلاحات هدفها تمثل في توفير معلومات مالية مفيدة.

ويعرف النظام المحاسبي انه"الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطرق المناسبة عندما تكون بعض المعاملات غير واضحة في كيفية معالجتها حسب معيار معين" (بن حركو، 2022، صفحة 81)، وعرف حسب المادة 03 من القانون 07_11 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 على انه" نظام يهتم بتنظيم المعلومات المالية و يسمح بتخزين المعطيات القاعدية العددية، وترتيبها وتصنيفها وعرض كشوف تعكس الصورة الواضحة والصادقة للمؤسسات" (ضويفي، عنون، 2021، صفحة 581).

2.2. النظام الضريبي الجزائري:

يعرف النظام الجبائي أنه" مجموعة من الضرائب التي تفرض وتطبق على مجتمع معين وفي زمن محدد، وهذا بغرض تحقيق الأهداف السياسية للضريبية والتي تمت الموافقة عليها من قبل أفراد المجتمع(خلاصي، 2006، صفحة 26).

3.2. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها" مجموعة من الإرشادات العامة التي تؤدي إلى ترشيد وتنظيم الممارسة العملية في المحاسبة"(الحمدان، 2008، صفحة 103)، وبصيغة أخرى هي" قواعد عامة من نتاج لجنة معينة متخصصة تحدد السياسات المحاسبية لمختلف الأحداث المالية للمنشئة "(حسن،

2010، صفحة 15)، وبناءا على ما سبق يمكن القول أن معايير المحاسبة الدولية "مجموعة الآليات والسبل التي يتم الاستناد عليها عند إعداد وتحضير التقارير المالية لأجل ضمان جودة المعلومات الخاصة بالقوائم والتقارير المالية"، وتعرف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على" أنها نماذج وتوجيهات عامة تؤدي إلى توجيه وتسيير الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة مختلف الحسابات"(صديقي، 2014، صفحة 103).

4.2. شكل العلاقة بين المحاسبة والجباية: يمكن تحديد شكل العلاقة بين المحاسبة والجباية في ظل فك الارتباط بينهما:

- محاسبة اقتصادية موجهة للمستثمر بالدرجة الأولى بحيث تتماشى مع مبدأ فك الارتباط، ومحاسبة جبائية خاصة تقوم على قواعد ضريبية وتستعمل في احتياجاتها فقط والمتعلقة بمختلف التصريحات الضريبية وحساب مختلف الضرائب.
- مسك محاسبة اقتصادية موجهة للمستثمرين في ظل فك الارتباط بالجباية، ثم القيام بالتعديلات الضرورية والمعالجات الإضافية الضرورية التي تمكن من الانتقال من النتيجة المحاسبية المعدة على أساس القواعد والمبادئ المحاسبية إلى النتيجة الجبائية التي تمثل أساس الإخضاع الضريبي.

5.2. الاختلاف بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية في ظل تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي:

يعتبر مبدأ أولوية الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني، من أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث اختلافات هامة بين قواعد النظام المحاسبي المالي و الجبائي الجزائري وتعود أسباب هذه الاختلافات إلى فك العلاقة الوطيدة التي تربط التقنيات المحاسبية و الجبائية في ظل المخطط المحاسبي الوطني في حين أن تبني النظام المحاسبي المالي يعمل على الاستجابة لاحتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى ، والذي سيكون له أثر مباشر على عناصر تحديد الضريبة، وبالتالي لا يمكن فصل القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية لأنه يوجد تكامل بينهما وأي خلل في إحدى القاعدتين سيكون له اثر بالضرورة على القاعدة الأخرى. (عزوز، 2019، صفحة 06).

3. الطريقة وأدوات الدراسة:

1.3. طريقة الدراسة:

1.1.3. عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قمنا بتوزيع استمارات وبعد تجميعها قمنا بتبويب البيانات المتحصل عليها وتفريغها في برنامجspss20، وكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي:

الجدول رقم(01): الإحصائيات المتعلقة بعدد الاستمارات الاستبيان.

البيان	التكرار	النسبة %
الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات المسترجعة	40	%80
الاستمارات الملغاة	08	%16
الاستمارات الصالحة للدراسة	32	%64

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.1.3. هيكل الاستبيان:

من اجل دراسة "تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في الجزائر" ، تم تقسيم الاستبيان إلى أربعة محاور:

- ✓ المحور الأول: شمل هذا الجزء البيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس.الخبرة المهنية).
- ✓ المحور الثاني: يتكون من 05 أسئلة حول التحديات الناتجة عن تطبيق IFRSعلى النظام الجبائي.
- ✓ المحور الثالث: يتكون من 05 أسئلة حول الفرص والتأثيرات الايجابية لتكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS.
- ✓ المحور الرابع: يتكون من 05 أسئلة حول آليات وطرق تحسين التوافق بين النظامين الجبائي و المحاسبي.

3.2.1. المقياس المقترح: هو مقياس **لكارت** يتكون من مجموعة الأسئلة التي تختلف بصددها وجهات النظر، مستخدمين في ذلك خمسة أنماط للإجابة(موافق.موافق بشدة.محايد.غير موافق.غير موافق بشدة) كما هي في الجدول:

الجدول رقم (02): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها.

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (03): يمثل معايير تحديد الاتجاه.

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1,79	1
من 1,80 إلى 2,59	2
من 2,6 إلى 3,3	3
من 3,4 إلى 4,19	4
من 4,20 إلى 5	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

4.2.1. ثبات و صدق الاستبيان:

- **صدق الاستبيان:** لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الاساتذة المتخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في هذا المجال للتحقق من صدق الأداة.

- **ثبات الاستبيان:** بعد إجراء الاختبار الظاهري للاستبيان، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة ونقصد إمكانية الحصول على النتائج المتحصل عليها لو تم إعادة توزيعها عدة مرات تحت نفس الظروف وقد قمنا باستعمال الفاكروميخ، حيث بلغت قيمته في جميع محاور الاستبيان 0,72 مما يعني أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت له.

5.2.1. أساليب التحليل الإحصائي: بعد جمع المعلومات وترميزها بالطرق الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائيspss20، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل ثم الاعتماد على النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2.3. تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات:

1.2.3. المحور الأول: البيات الشخصية للمبحوثين.

الجدول رقم (04): خصائص أفراد العينة.

البيانات الشخصية		التكرار	النسبة%
الجنس	ذكور	21	% 65.60
	إناث	11	% 34.40
	المجموع	32	% 100
المؤهل العلمي	ليسانس	05	% 15.60
	ماستر	10	% 31.30
	دكتوراه	17	% 53.10
	المجموع	32	% 100
	أستاذ متخصص قي المحاسبية والجباية	13	% 40.50
	محافظ حسابات	04	% 12.50

الوظيفة	محاسب معتمد	06	% 18.80
	إدارة جبائية	06	% 18.80
	مهنيو المحاسبة	03	% 09.40
	المجموع	32	% 100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	09	% 28.10
	05 إلى 10 سنة	19	% 59.40
	11 سنة إلى 15 سنة	03	% 09.40
	15 فما فوق	01	% 03.10
	المجموع	32	% 100

المصدر: جدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *spss20*

بناءً على الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس حيث تظهر فجوة واضحة بين الذكور والإناث، فالنسبة الأكبر تعود للذكور الذين يمثلون 65.60% من العينة، أي ما يعادل 21 فردًا بينما تمثل الإناث 34.40% أي 11 أنثى هذه النسب تؤكد وجود تباين ملحوظ في ممارسة مهنة المحاسبة بين الجنسين.

أما فيما يتعلق بالمؤهلات العلمية فإن الحاصلين على شهادة دكتوراه يشكلون النسبة الأكبر حيث بلغت نسبتهم 53.10% (أي 17 فردًا) ، يليهم حاملو شهادة الماجستير بنسبة 31.30% ثم الحاصل ون على شهادة الليسانس بنسبة 15.50%.

فيما يخص الوظائف، يتصدر مهنة أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة بنسبة 40.50%، تليها مهنة محاسب معتمد في الإدارة الجبائية بنسبة 18.80%، ثم يأتي في المرتبة الثالثة مهنة محافظ حسابات بنسبة 12.50%، وأخيرًا مهنيو المحاسبة الذين يشكلون 9.40% من العينة.

أما عن الخبرة المهنية، فقد أظهرت النتائج أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة مهنية لا تتجاوز عشر سنوات، حيث بلغت نسبتهم 59.40%، أي 19 فردًا.

2.2.3. المحور الثاني: التحديات الناتجة عن تطبيق IFRS على النظام الجبائي.

الجدول رقم (05): يمثل أراء عينة الدراسة حول التحديات الناتجة عن تطبيق IFRS على النظام الجبائي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
هناك اختلافات واضحة بين الدخل المحاسبي وفقا لIFRS والدخل الجبائي في الجزائر.	4.25	0.19	موافق
أواجه صعوبة في التوفيق بين القواعد الجبائية والمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.	4.65	0.25	موافق بشدة

هناك بعض القوانين الجبائية المحلية التي تتعارض مع تطبيق IFRS.	4.43	0.32	موافق
المعالجة الجبائية للأصول الثابتة لا تتماشى مع معايير IFRS.	2.81	2.15	غير موافق
هده الاختلافات تؤثر بشكل كبير على قيمة الضرائب المستحقة في الجزائر.	4.21	0.70	موافق
المجموع	3.68	0.72	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *spss*20.

تشير النتائج المستخلصة من التحليل إلى أن هناك اختلافات واضحة بين الدخل المحاسبي وفقًا. IFRS والدخل الجبائي في الجزائر، حيث أظهرت المتوسطات الحسابية المرتفعة (4.25) توافقًا عامًا بين المشاركين بخصوص هذه الاختلافات أما الانحراف المعياري المنخفض (0.19) يدل على توافق قوي بين الآراء، ما يعكس وجود إجماع بين المجيبين على أن الفرو قات بين النظامين المحاسبي والجبائي تشكل مسألة محورية في الجزائر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه النقطة 4.21 ما يشير إلى اتفاق غالبية المشاركين على أن هذه الاختلافات تؤدي إلى تغييرات ملموسة في قيمة الضرائب المستحقة إلا أن الانحراف المعياري المرتفع قليلاً (0.70) يدل على تباين أكبر في الآراء بين المشاركين.

علاوة على ذلك أشارت الإجابات إلى صعوبة كبيرة في التوفيق بين القواعد الجبائية والمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه النقطة 4.65 ما يعكس إقرارًا عامًا بالصعوبة التي يواجهها المحاسبون في التعامل مع هذه التوفيقات، كما أن الانحراف المعياري المنخفض (0.25) يدل على أن معظم المشاركين يواجهون هذه الصعوبة بشكل مشابه، مما يبرز الحاجة إلى تبسيط وتنظيم أفضل لهذه التوفيقات بين القواعد المحاسبية والجبائية.

وفيما يتعلق بالقوانين الجبائية المحلية التي تتعارض مع تطبيق معايير الـ IFRS فقد أظهر المشاركون توافقًا قويًا أيضًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه النقطة 4.43 مع انحراف معياري منخفض (0.32) يعكس توافقًا واسعًا على وجود اختلافات بين بعض القوانين الجبائية المحلية و IFRS.

أما بالنسبة للمعالجة الجبائية للأصول الثابتة فقد أظهرت النتائج تباينًا في الآراء، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.81 ما يشير إلى عدم الاتفاق بين المشاركين على أن المعالجة الجبائية للأصول الثابتة تتماشى مع IFRS أما الانحراف المعياري المرتفع (2.15) يشير إلى تباين واسع في الآراء بين المشاركين، مما يعكس وجود اختلافات كبيرة في تقييم مدى توافق المعالجة الجبائية للأصول الثابتة مع المعايير الدولية.

3.2.3. اختبار صحة الفرضية الأولى:

H0: لا توجد تحديات تواجه النظام الجبائي عند تطبيق معايير IFRS.

H1: توجد تحديات ناتجة عن تطبيق معايير IFRS على النظام الجبائي.

الجدول رقم (06): اختبار(T) للعينة الواحدة (one sempleT_test) لدراسة التحديات الناتجة عن تطبيق معايير IFRS على النظام الجبائي.

عدد الحالات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية sig
32	4.13	0.67	9.42	33	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss20

يتضح من الجدول رقم 06 أنt المحسوبة هي9.42 اكبر من القيمة القبول 03 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، ومنه توجد تحديات ناتجة عن تطبيق معايير IFRS على النظام الجبائي.

4.2.3. المحور الثالث: الفرص والتأثيرات الايجابية لتكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS.

الجدول رقم (07): الخاص بالفرص والتأثيرات الايجابية لتكييف القواعد الجبائية مع معايير الإبلاغ المالي الدولي.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
التكييف بين القواعد الجبائية والمعايير المحاسبية سيساهم في تحين المناخ الاستثماري في الجزائر.	4.03	1.00	موافق
تكييف النظام الجبائي مع معايير IFRS سيزيد من الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.	4.19	0.26	موافق
تكييف النظام الجبائي مع معايير IFRS سيساهم في تقليل حالات التهرب الضريبي.	3.96	0.36	موافق
الشركات المحلية ستستفيد من تكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS في تحسين أدائها المالي.	4.09	0.64	موافق
تطبيق معايير IFRS سيساعد الشركات الجزائرية في تحسين تقييماتها المالية أمام الشركاء الدوليين.	4.12	0.73	موافق
المجموع	4.07	0.60	موافق

المصدر: جدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج*spss 20*

من خلال النتائج المستخلصة من الجدول يمكن القول أن العينة تميل بشكل عام إلى الموافقة على أن تكييف النظام الجبائي في الجزائر مع معايير IFRS سيحقق تأثيرات إيجابية على مختلف الأصعدة، في ما يخص تحسين المناخ الاستثماري أظهرت النتائج توافقًا معتدلاً مع بيان أن التكييف بين القواعد الجبائية والمعايير المحاسبية سيساهم في تحسين المناخ الاستثماري بمتوسط حسابي4.03 مما يدل على وجود دعم عام لهذا الرأي رغم وجود بعض التنوع في الآراء حيث قدر الانحراف المعياري 1.00، فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية حصل البيان على أعلى متوسط حسابي 4.19 وأدنى انحراف معياري 0.26 مما يدل على توافق كبير بين أفراد العينة حول الفائدة الكبيرة لتطبيق معايير IFRS في تعزيز الشفافية، أما بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية فقد أظهرت النتائج توافقًا جيدًا بالمتوسط الحسابي 3.96 مع هذا البيان، رغم أن التباين في الآراء كان أكبر قليلًا مقارنةً بالبيانات

الأخرى بالانحراف المعياري 0.36، من جانب آخر أبدت العينة تأييدًا قويًا لفكرة استفادة الشركات المحلية من تكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS في تحسين أدائها المالي، قدر المتوسط الحسابي 4.09 مع انحراف معياري معتدل (0.64) مما يشير إلى توافق عام ولكن مع بعض الاختلافات البسيطة، وفيما يخص تقليص التهرب الضريبي أظهرت العينة أيضًا تأييدًا قويًا لهذا التوجه بمتوسط حسابي 4.12 مع انحراف معياري متوسط (0.73)، مما يعكس دعمًا واضحًا لمساهمة التكييف في تقليل التهرب الضريبي، مع بعض التباين في الآراء في المجمل تشير النتائج إلى أن العينة تتفق بشكل كبير مع الفوائد المحتملة لتكييف النظام الجبائي مع معايير IFRS.

5.2.3. اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا توجد اختلافات وفرو قات بين القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية في الجزائر.

H1: توجد اختلافات وفر وقات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في الجزائر.

الجدول رقم (08): اختبار(T) للعينة الواحدة (one sempleT_test) لدراسة اهم الاختلافات و الفرو قات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في الجزائر.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية (sig)
32	4.03	0.91	5.7	31	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج spss 20.

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم 08 أن قيمة t هي 5.7 اكبر من قيمة القبول 03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** و بالتالي فانه توجد **فرص وتأثيرات ايجابية تعمل على تكييف القواعد الجبائية مع معايير الإبلاغ الملي الدوليةIFRS.**

6.2.3. المحور الرابع: آليات وطرق تحسين التوافق بين النظامين الجبائي و المحاسبي.

الجدول رقم (09): يوضح اليات وطرق تحسن التوافق بين النظامين الجبائي والمحاسبي.

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
ينبغي على الحكومة الجزائرية بذل المزيد من الجهود لتوفير لتوفير التدريب والتوعية للمحاسبين والموظفين الجبائين حول معايير IFRS.	4.15	1.27	موافق
يجب تحديث القوانين الجبائية في الجزائر لتتناسب مع معايير IFRS بشكل أفضل	4.09	0.68	موافق
يجب إنشاء آلية واضحة لتنسيق بين المحاسبة والجباية في الجزائر لتجنب التباين بين النظامين	3.98	0.59	موافق
القواعد الجبائية في الجزائر بحاجة إلى المزيد من المرونة لتتماشى مع المعايير المحاسبة الدولية	4.22	0.67	موافق

ينبغي تسهيل تطبيق معايير IFRS بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض التكاليف المرتبطة بالتطبيق.	4.01	0.55	موافق
المجموع	4.09	0.75	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss20.

تشير النتائج المستخلصة من البيانات إلى توافق عام بين أفراد العينة حول ضرورة تحسين النظام الجبائي والمحاسبي في الجزائر بما يتماشى مع معايير IFRS، فقد أظهرت النتائج أن المشاركين يوافقون بشكل كبير على ضرورة بذل الحكومة المزيد من الجهود لتوفير التدريب والتوعية للمحاسبين والموظفين الجبائيين حول معايير IFRS (المتوسط الحسابي 4.15)، وتحديث القوانين الجبائية لتتناسب مع معايير IFRS (المتوسط الحسابي 4.09)، كما أيدوا بشدة أهمية إضفاء المزيد من المرونة على القواعد الجبائية (المتوسط الحسابي 4.22)، وإنشاء آلية تنسيق بين المحاسبة والجباية لتجنب التباين بين النظامين (المتوسط الحسابي 3.98)، كذلك كان هناك تأييد لتسهيل تطبيق معايير IFRS بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض التكاليف (المتوسط الحسابي 4.01)، ومن حيث التباين في الآراء أظهرت النتائج تفاوتًا طفيفًا في بعض النقاط، حيث كان الانحراف المعياري مرتفعًا في النقطة المتعلقة بتدريب المحاسبين والموظفين الجبائيين (1.27)، مما يعكس اختلافًا في الآراء حول أولوية هذا الموضوع أما في النقاط الأخرى فقد كانت الانحرافات المعيارية أقل (بين 0.55 و0.68) مما يدل على توافق أكبر في الآراء بشأن أهمية تحديث القوانين الجبائية وتسهيل تطبيق معايير IFRS، بشكل عام تشير هذه النتائج إلى أن معظم المشاركين يرون أن هناك حاجة ملحة لتحسين بيئة العمل الجبائية والمحاسبية في الجزائر وتكييفها مع معايير IFRS.

7.2.3. اختبار الفرضية الثالثة:

H0: لا توجد آليات وطرق من اجل تحسين التوافق بين النظامين المحاسبي والجبائي.

H1: توجد آليات وطرق تعمل على تحسين التوافق بين النظامين المحاسبي والجبائي.

الجدول رقم (09): اختبار(T) للعينة الواحدة (one sempleT_test) لدراسة أهم الآليات التي من شانها معالجة الاختلافات و الفرو قات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في الجزائر.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية (sig)
32	4.09	0.75	8.4	31	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج .spss 20

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم09 أن قيمة t هي 8.4 اكبر من قيمة القبول 03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 0.05، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية **H0** ونقبل الفرضية البديلة **H1** وبالتالي فانه توجد آليات وطرق من شانها تحسين التوافق بين النظامين المحاسبي والجبائي.

4.خاتمة:

في ختام هذا الموضوع حول تكييف القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية في الجزائر في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، يمكن القول إن هذا التكييف يعد خطوة أساسية نحو تحسين الشفافية المالية وتعزيز فعالية النظام المالي الوطني، ورغم الفرص الكبيرة التي يوفرها تطبيق معايير IFRS من خلال تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة مصداقية المعلومات المقدمة للمستثمرين، فإن النظام الجبائي في الجزائر يواجه تحديات مهمة في التكيف مع هذه المعايير من أبرز هذه التحديات هو التباين بين الأسس المحاسبية المحلية والنظام الدولي، الذي قد يؤدي إلى تعقيد عمليات تحصيل الضرائب ويؤثر على دقة التقديرات الضريبية.

من خلال هذا التكييف يمكن تحقيق العديد من الفرص مثل زيادة كفاءة النظام الجبائي، وتعزيز الثقة في النظام المالي الجزائري، مما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية كما أن تكييف القواعد الجبائية مع معايير IFRS سيسهم في تطوير آليات تحصيل الضرائب وزيادة الشفافية في تقارير الشركات مما سيؤدي إلى تحسين المناخ الاقتصادي في الجزائر.

1.4.النتائج:

- ✓ تطبيق معايير IFRS يسهم في تحسين دقة وشفافية التقارير المالية للشركات، مما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في النظام المالي الجزائري.
- ✓ وجود اختلافات جوهرية بين القواعد الجبائية المحلية ومعايير IFRS يشكل تحديًا في التوافق بين النظامين، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الإيرادات والمصروفات.
- ✓ تكييف النظام الجبائي مع IFRS قد يساعد في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي وتحسين الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالضرائب.
- ✓ اعتماد IFRS يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر استقرارًا وجذب الاستثمارات الأجنبية، بفضل تطابق معايير التقارير المالية مع المعايير الدولية.
- ✓ التكييف مع معايير IFRS يمكن أن يؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الضرائب من خلال تقارير أكثر دقة و موثوقية، مما يسهل عملية المراجعة والمراقبة الضريبية.
- ✓ تعزيز التنسيق بين الإدارات الجبائية والهيئات المحاسبية لتسريع وتسهيل عملية التكييف بين النظامين وتحقيق توافق أفضل.

2.4. التوصيات:

- ضرورة تعديل التشريعات الجبائية في الجزائر لتكون أكثر توافقًا مع معايير IFRS، بحيث يتم تحديث القوانين لتواكب المعايير الدولية وتسهيل تطبيقها.

- يجب تعزيز التنسيق بين الهيئات الجبائية والمحاسبية لضمان تكييف سلس بين النظامين، بما في ذلك تدريب الموظفين على فهم المعايير الدولية وتطبيقها.
- من الضروري إجراء دراسات وتقارير دورية لتقييم تأثير تطبيق معايير IFRS على النظام الجبائي، مع تحديد المشاكل المحتملة والعمل على معالجتها.
- تقديم الدعم الفني والتدريبي للشركات والهيئات الجبائية لتسهيل تطبيق المعايير الجديدة وتحقيق التوافق الكامل بين النظامين المحاسبي والجبائي.

5. الإحالات والمراجع:

- خلاصي، رضا. (2006). *النظام الجبائي الجزائري الحديث–جباية الأشخاص الطبيعين والمعنويين*. الجزائر: دار هومة.
- عنون، فؤاد. حمزة، ضويفي. (2021). توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولية. *مجلة البشائر الاقتصادية، 07* (02)، الصفحات 577–596.
- بن حركو، غنية. (2022). تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة المحاسبة الجزائرية_رأي مهني. (جامعة خنشلة، المحرر) *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 13* (01))، الصفحات 79–88.
- القاضي، مامون، حسين الحمدان. (2008). *المحاسبة الدولية ومعاييرها*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- مخلوفي، عزوز. (2019). أثر الاختلاف بين القواعد الجبائية والمحاسبية على تحديد الوعاء الجبائي للمؤسسة الإقتصاديةالجزائرية. (جامعة الأغواط، المحرر) *مجلة البشائر الاقتصادية، 05* (02)الصفحات 560–575.
- صديقي، مسعود. (2014). *المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي الجزائري IAS/ IFRS*، دار الهدى،الجزائر.
- حميدان، حسن مصطفى. (2010). *مدى إلتزام المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية*. الأردن، أطروحة ماجيستر كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.